دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية العربية

أ . د .عدنان حسين الجادري

د. مزاحم ماهر علي

المقدمة :

يشهد المجتمع العربي مرحلة تاريخية مهمة من اجل مراحل التطور الحضاري والانساني ، وان اهم ما يميز هذه المرحلة هي حالة الصراع المتنامي بين عوامل التغيير ومعطيات التقدم من جهة والتمسك بالماضي ومحددات النهوض التي تحمل في بعض طياتها عوامل القلق من جهة اخرى ، وبناءا على ذلك ، فأن المجتمع العربي في ظل هذه الظروف يواجه تحديات الوجود والبقاء كشعب له سماته الحيوية ومقوماته التاريخية .

والمرأة التي تمثل نصف هذا المجتمع تواجه بشكل موازي للرجل هذه التحديات وبصورة مختلفة ترتبط بوجودها ومقامها في المجتمع والتي حصيلتها تصب في مجرى التقدم ليس في صالحها وانما لعموم المجتمع .

اكد ميثاق العمل الاجتماعي في الدول العربية الذي صدر عام 1971 ضمن مبادئه الاساسية ان الرجل والمرأة شريكا حياة ومصير لا بد لهما من الاسهام معا في صنع الحياة على اساس التعاون والمساواة [1] .

كذلك اشارات جميع الخطط الوطنية وبرامج التنمية في دول المنطقة على ان الانسان (رجلا او امرأة) هو غاية عملية التنمية ، من اجله تخطط وتنجز وهو في نفس الوقت محركها وصانعها وبجهوده تتحقق وتتم ، كما انه لأعلان السنة الدولية للمرأة لعام 1975 وعقد الامم المتحدة للمرأة (1976 – 1985) المنعقد تحت شعار (مساواة ، تنمية ، سلام) سعى الى وضع الاسس السليمة لتطوير وضع المرأة على كافة الاصعدة واشراكها في عملية التنمية بكل مجالاتها كمنتجة ومستفيدة من نتائجها[2].

وقد اكدت الحكومات المشتركة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بكين 1995 وكما أشار اليه المؤتمر الانطلاق مما تحقق توافق اداء فيما سبق من مؤتمرات الامم المتحدة واجتماعات القمة المعنية بالمرأة في نيروبي عام 1985 ، والطفل في نيويورك

1995 ، والبيئة والتنمية في ريودي جانيرو عام 1993 ، وحقوق الانسان في فيينا عام 1993 والتنمية الاجتماعية في كوبنهاكن 1995 ، ذلك بهدف تحقيق المساواة والتنمية والسلم ، وقد عقد العزم على تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة ذلك بتوفير فرص العمل .
ان نجاح التنمية وخصوصيتها تستوجب بالضرورة مساهمة جميع فئات المجتمع وخاصة تلك الفئة التي حجم دورها لفترات طويلة من ان تمارس فعلها الطبيعي في تطوير المجتمع والمتمثلة بالمرأة سواء حضرية كانت ام ريفية ، ذلك بسبب عوامل ثقافية مرتبطة بالقيم والاعراف والتقاليد الاجتماعية التي يرزح في ظلها المجتمع ، وعليه أصبحت مشاركتها بكافة نشاطات وبرامج التنمية حقيقية موضوعية تفرضها تحديات العصر وتتحدى مجرد دخولها ميادين العمل والانتاج وانما استثمار لكل طاقاتها في البناء والنهوض الحضاري ، حيث ان أحد مميزات المجتمع المتقدم هو التوازن في الدور الذي يلعبه الرجل والمراة وصولا الى امتلاكه لمقومات التطور الذاتي ، وان المرأة يمكن ان تلعب دورا هاما في تحقيق هذا التوازن الاجتماعي لاغراض التنمية والبناء الحضاري .

منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة

ان اوضاع ومشكلات هذه الفئة البشرية الهائلة (نساء الريف) ، يعد عاملا مؤثرا في تحديد اتجاه وتطور المجتمع الريفي العربي بأكمله ، ذلك للمكانة الاساسية التي يحتلها القطاع الزراعي في التأثير على البنيان الاقتصادي بأعتباره المصدر الاساسي لتوفير الغذاء باتجاه تحقيق الامن الغذائي والاقتصادي .
ولهذا فان دراسة الواقع الاقتصادي للمرأة الريفية واستكشاف الاسس الضرورية للارتقاء بمستوى الدور الذي تلعبه لمعالجة واقعها للوصول الى اهداف التنمية الريفية يشكل موضوع هذه الدراسة .

اهمية الدراسة

ان الاهتمام بدراسة الواقع الراهن للمرأة الريفية في الوطن العربي والدول النامية ومحاولة تطويره يبرره الاهتمام العالمي والاقليمي للمراة عامة والريفية خاصة ويؤكد عليه اعلان جنيف عام 1992 من أن نساء الريف في العالم يشكل قوة اساسية وحيوية في العمليات الانتاجية التنموية التي تمثل مفتاح التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، فهن يقمن بأنتاج اكثر من (50%) من الاغذية[3] ، وقد اكدت الدراسات القطرية العربية على ضرورة الدراسة

الميدانية لواقع المرأة العربية بصفتها مشاركا رئيسيا في رفع مستوى معيشة الاسرة من اجل تحقيق التنمية الريفية المستدامة .

اهداف الدراسة

ايمانا باهمية الدور الذي تطلع به المرأة في ريفنا العربي فقد اعدت هذه الدراسة لتحقيق الاهداف الاتية :

1- وصف وتحليل الواقع الاقتصادي للمرأة الريفية وفي اطار قوة العمل العربية .
2- اقتراح الاسس الضرورية التي تسهم في تطوير واقع المرأة الريفية وتعزيز دورها بالتنمية الريفية .

الفصل الأول

المبحث الأول

اولا : الواقع الزراعي والموارد البشرية والارضية للوطن العربي ودور المرأة الريفية فيه :

في نظرة عامة لسكان الوطن العربي يستخلص ان اقطاره العربية تشترك بسمات ساكنيه المتشابهة التي تتصل بالاصل واللغة والدين والقيم والعادات الاجتماعية والثقافية والنظم الاجتماعية ... الخ .

وان كثيرا من السلوك الاجتماعي والظواهر الاجتماعية متماثلة اضافة الى العديد من السمات الديموغرافية التي تميزه عن غيره من بلدان العالم ، ولكن بالرغم من التشابه في سمات مجتمعات الاقطار العربية ، الا انه هناك بعض الاختلافات بينها ، لا سيما ما يتعلق بالنظم السياسية والاقتصادية التي لها انعكاس واضح على مستوى التطور او التخلف الزراعي ومدى اسهام المرأة الريفية العربية كقوة منتجة لها دور مؤثر في عملية النمو والتطور الزراعي والاقتصادي .

بالنسبة للواقع السياسي العربي فقد مر بسلسلة من التحولات والتغيرات خلال العقود الثلاثة الماضية بأتجاهات آيدلوجية متباينة بين اقطاره التي أدت الى ظهور نظم سياسية تتباين منهاجياتها ومساعيها القطرية والقومية .

اما بالنسبة للواقع الاقتصادي ، فان الاقطار العربية تتباين في مواردها الاقتصادية فهناك اقطار تمتلك راسمالا كبيرا مما يسد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على العكس من

ذلك الطرف الاخر هناك اقطار فقيرة لا يتوفر لها الحد المطلوب من عوامل التنمية لضعف اقتصادياتها كافة الا قليلا .

الوطن العربي يمتد على ارضية واسعة تقدر بحوالي الف واربعمائة مليون هكتار وتتعدى عشر المساحة الارضية للعالم مقارنة بحوالي (5%) من سكان العالم في الوطن العربي ، ولحجم المساحة اهمية كبيرة بسبب ارتفاع امكانية الاستزراع والرعي كمصادر للغذاء .

وقد وفرت هذه المساحة تنوعا اتسمت به البيئة الطبيعية اذ تشمل الاراضي العربية اقاليم الغابات عالية الامطار والمناطق شبه الرطبة والمناطق الشبه جافة والشبه الصحراوية .

وينتج من هذا التنوع البيئي الزراعي تنوع في المحاصيل النباتية وتربية الحيوانات ، أما بالنسبة لسكان الوطن العربي فيقدر حجمه حوالي (198.7) مليون نسمة عام 1986 [4] ، وارتفع الى (235) مليون نسمة عام 1991 وقد يصل الى (300) مليون نسمة مستقبلا .

وتشكل كل من (مصر ، الجزائر ، العراق ، المغرب ، السودان) الدول التي يتجاوز حجم سكانها (20) مليون نسمة وان (سوريا واليمن وتونس) يتجاوز عدد سكانها (10) ملايين وبقية الدول العربية دون ذلك .

ثانيا : الرقعة الجغرافية :

ويجدر الاشارة هنا ان الاهمية النسبية للرقعة الجغرافية بشكل خاص (الزراعية) تظهر من خلال علاقتها بالسكان في الوطن العربي ونصيب الفرد منها الذي ينعكس تاثيرها على مستوى الموارد الزراعية الاقتصادية للافراد والنمو الاقتصادي والاجتماعي ، وتشير الاحصائيات بان الوطن العربي يتمتع بموارد هائلة وان النصيب الفردي من الرقعة الجغرافية عموما والزراعة خصوصا يعتبر مرتفعا مقارنة بمعظم مناطق العالم ، حيث يقدر متوسط الكثافة السكانية للوطن العربي بالنسبة للرقعة الجغرافية بـ (6 هكتار / فرد) ، اما بالنسبة للرقعة الزراعية فتقدر بـ (0.9 هكتار / فرد) عام 1991 ، حيث ان مساحة الارض الزراعية الصالحة للاستغلال بنحو (198.4) مليون هكتار يستغل منها في الوقت الحاضر نحو (55) مليون هكتار ، أي بنسبة (38%) ويترك منها حوالي (11) مليون هكتار ، أي بنسبة (30%) دون استزراع سنويا[5].

اما بالنسبة للانتاج الزراعي في الوطن العربي فيعتبر من الانشطة الاقتصادية العامة التي تساهم في دعم اقتصاديات الدول وتطوير مجتمعاتها ، ذلك لما للزراعة من طاقات هائلة

في توفير الغذاء والكساء وامكانات العمالة والتشغيل ، اضافة الى المساهمة في التجارة الدولية ، مما ادى في الكثير من الاحيان الى دفع الدول الكبرى للاخذ بالعديد من السياسات الاقتصادية الزراعية الدولية التي تخدم مصالحها ، ومن ثم التلويح بقضية الغذاء ومنذ مطلع البعينيات باعتبارها احدى المداخل الرئيسية لغرض الهيمنة الدولية على مسارات الدول النامية .

والوطن العربي في الوقت الحاضر يواجه اوضاعا صعبة بسبب تخلف الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ، الامر الذي ادى الى تعميق الفجوة الغذائية بين الانتاج المحلي والاحتياجات السكانية الفعلية ، لا سيما لبعض المنتجات الغذائية ، حيث ان متابعة معدل نمو الانتاج الزراعي خلال عقد الثمانينات ان هذا المعدل لم يزد عن (3%) في المتوسط سنويا وهو معدل متواضع آخذين في الاعتبار معدل النمو السكاني (3%) تقريبا[6] ، وفي هذا الصدد يذكر الدكتور جميل بانهم ليس جديدا ان تخفق معظم البلدان النامية بما فيها البلدان العربية في تحقيق معدلات نمو او انتاجية تعادل او تفوق الطلب على الغذاء فيها ولكن يبدو ان الدول الصناعية المتقدمة اثرت ولا زالت تؤثر على السوق الدولية للغذاء وتجارته بما يخل بميكانيكية التوازن الغذائي على الكرة الارضية ، الامر الذي ادى ويؤدي الى حالات كثيرة الى تعزيز توفير كميات هائلة من المواد الغذائية في الدول الصناعية المتقدمة الغنية وتحجيم تلك التجهيزات وحصرها بمستوى لا يتناسب وحاجات البلدان النامية . زد على ذلك ان مشكلة الغذاء اخذت تأخذ اطارا اقتصاديا فحواه سياسيا وسيلة من تلك الدول للضغط على البلدان النامية الاشد فقرا بشتى السبل عن طريق تقييد حرية انتقال التكنولوجيا الحديثة ، او من خلال تركيز الممارسات التجارية التقليدية دون مراعاة لما يطرح في مؤتمرات والندوات العلمية حول الاحتياجات الانمائية والعالمية والتجارية للبلدان النامية التي ترمي الى اقامة وتنمية صناعات محلية لتعزيز قدرتها الاقتصادية[7].

ان القاء نظرة على واقع الانتاج الزراعي العربي وبالاخص محاصيل الحبوب التي تركز عليها هذه الدراسة ذلك لاهميتها الاستراتيجية في غذاء الانسان وكمصدر للاعلاف وكغذاء للحيوان ودورها العام في التجارة العالمية بحكم هيمنة بعض الاقطار على انتاجها اضافة الى دور المراة الريفية العربية في انتاجها ومساهمتها بكافة عملياتها الحقلية والتسويقية .

تشير البيانات بان الحبوب الغذائية تحتل مساحة (24.3) مليون هكتار في السبعينيات من المساحة المستغلة للزراعة في الوطن العربي ، أي تقريبا (50%) .

وان هذه النسبة ارتفعت الى (6%) عام 1981 ، اما في عام 1992 فقد زادت المساحة الى (27.5) مليون هكتار قدرت بحوالي (69.6%) من جملة الرقعة الزراعية ، الا ان انتاجية الحبوب تعتبر متدنية قياسا بالمتوسط العالمي كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (1)

مقارنة انتاجية الهكتار من الحبوب عام 1995 (طن / هكتار)

محاصيل الحبوب	الوطن العربي	الدول النامية	الدول المتقدمة	المتوسط العالمي
اجمالي الحبوب	1.2	2.3	3.1	2.6
القمح	1.5	2.2	2.5	2.4
الرز	5.9	3.4	5.8	3.5
الشعير	0.8	1.4	2.6	2.3
الذرة الصفراء	3.00	2.3	5.9	3.6
الذرة البيضاء	0.5	1.00 -	3.2	1.3

المصدر : مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي ، العدد 3 ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية في السودان ، 1995 ، ص 45 .

يظهر من الجدول بان متوسط انتاجية جميع محاصيل الحبوب في الوطن العربي متدنية عن مثيلاتها على المستوى العالمي[8] ، عدا محصول الرز الذي يتقارب معدل انتاجيته مع الدول المتقدمة وهذا الوضع ادى الى تفاقم حجم الفجوة الغذائية في الوطن العربي حتى بلغت عام 1989 (36) مليون طن منها (22) مليون طن من القمح قدرت قيمته بنحو (4.3) بليون دولار امريكي في حينه بلغت قيمة الاستيرادات العربية اكثر من (33) بليون دولار خلال نفس العام .

من هذا التطور لواقع الانتاج الزراعي وتخلفه في الاحتياجات الفعلية للسكان في الوطن العربي تبرز الحاجة العامة الى تطوير الزراعة العربية وتوجيه المزيد من الاهتمام الى العامل البشري الذي يشكل العنصر الاساسي في تحريك وتوجيه النشاط الزراعي بما يؤمن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء .

نلاحظ خلال العقدين الماضيين هناك اهتمام متزايد من قبل الدول العربية بعملية التنمية وزيادة الانتاج الزراعي ، يرجع ذلك اساسا الى حقيقية لا تقبل الشك بأن نسبة كبيرة من

سكان الوطن العربي تعيش في المناطق الريفية وتمارس العمل الزراعي ، وان الزراعة تشكل القاعدة الاقتصادية الانية والمستقبلية للتطور .

كذلك ايمان هذه الدول باهمية ودور العنصر البشري الذي يشكل احد المتطلبات الاساسية للنهوض التنموي الى جانب العوامل العادية وتاكيد مشاركة المرأة الريفية اعتقادا منها ان برامج التنمية لا يمكن ان يكتب لها النجاح الا اذا كان الريفيون يشاركون بصورة كلية بما فيهم المرأة التي تشكل نصف الطاقة البشرية في الريف العربي تقريبا لتحقيق معدلات سريعة في النمو الزراعي .

ان هذا الاعتراف بالدور الحيوي الذي تطلع به المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والذي تؤكد عليه حاليا معظم الدول العربية في سياساتها وخططها التنموية الهادفة تتماشى مع اهداف عقد الامم المتحدة للمرأة بأعتبار مشاركتها وادماجها في خطط وبرامج التنمية الريفية شرطا اساسيا لتوفير مستلزمات نجاحها.

المبحث الثاني
سمات عمل المرأة الريفية في اطار قوة العمل العربية

تتسم العمالة العربية بصفة عامة بأنخفاض مستوى المشاركة في النشاط الاقتصادي على مستوى اجمالي وعلى مستوى الاناث والذكور ويعود هذا الانخفاض الى اسباب عديدة منها :

اولا - فتوة التركيب العمري :

ان لهذا العامل اهمية في تحديد قوة العمل المنتجة وحجمها وتاثيرها في استغلال الموارد الاقتصادية والانتاج والقوى غير المنتجة التي تتطلب العديد من الخدمات الاجتماعية والتعليمية للارتقاء بمستواها الاجتماعي والاقتصادي حيث السمات التي يتميز بها الهيكل العمري لسكان الوطن العربي هي :

1- ارتفاع نسب السكان دون سن الخامسة عشر (سن العمل) وتقدر نسبتهم بحوالي (45.19%) وتشير التوقعات بأن يستمر هذا الوضع السكاني على حاله لفترة بدايات قرننا الحالي وبالتالي سيكون هذا الوضع العمري ثقلا على كاهل اقتصاديات الدول وذلك بسبب ارتفاع نسب الاعالة للصغار (أي نسبة غير العاملين الى العاملين)

وبذلك تحقق نسبة المنتجين الى غير المنتجين الى ما يقارب (30%) في الوطن العربي في حين انها تتجاوز (50%) في الدول الصناعية .

2- انخفاض نسبة السكان في سن العمل (15 – 59) سنة وتقدر نسبهم بحوالي (2.01%) من مجموع سكان الوطن العربي ، ان هذه الفئة العمرية ذات اهمية من حيث دورها في النشاط الاقتصادي وقوة العمل المنتجة وخاصة اذا أخذنا بنظر الاعتبار ان سن العمل يحدد تقريبا بعمر (20) سنة كما معمول به في العديد من دول العالم فأن هذا يعني ان نسبة الفئة التي تكون بعيدة عن ميدان العمل سترتفع الى حوالي (55%) من مجموع سكان الوطن العربي وتنخفض نسبة السكان في سن العمل والمشاركة في النشاطات الاقتصادية الى (35%) من السكان .

3- انخفاض نسبة السكان فوق سن العمل (60) سنة فأكثر فهي تزيد قليلا عن (3%) بالنسبة لسكان الوطن العربي وتشير التوقعات ان هذه النسبة ستتقلص مستقبلا وذلك لانخفاض معدل الوفيات بالنسبة لوفيات الاطفال الرضع (دون سنة) نتيجة للتطور الصحي والاجتماعي والثقافي للمجتمع وايضا ارتفاع متوسط توقع البقاء على الحياة الذي يصل حاليا الى اكثر من (60) سنة لعموم الوطن العربي[9].

ثانيا - ظروف الامية السائدة وعدم إنتشار التعليم :

بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها حكومات الاقطار العربية بالتعاون مع الهيئات الوطنية والتنظيمات الاهلية والجماهيرية والمنظمات الاقليمية والعربية في نشر التعليم ومحو الامية وانخفاض معدلاتها لفترة الستينات مقارنة بفترة الثمانينيات والتسعينات ، الا ان معدلاتها لا زالت مرتفعة عند مقارنة نسب الامية مع المعدلات العالمية والمجموعات الكبرى والاقليمية .

وتشير البيانات أن معدل الامية الاجمالي للسكان (ذكورا واناثا) في الوطن العربي مرتفع قياسا بالمعدل العالمي ، حيث قدر خلال الثمانينيات بـ (59.9%) للاعمار (15 سنة فأكثر) بالنسبة للدول العربية في حين ان المعدل العالمي (28.9%) ، وكذلك بالنسبة لمعدلاتها في الدول النامية (21.2%) ودول آسيا بما فيها الدول العربية (38.4%) ودول امريكا اللاتينية بنسبة (20.3%) عدا الدول الافريقية التي تبلغ معدل الامية فيها (60.6%) .

وكذلك ان معدلات الامية قد انخفضت في الوطن العربي خلال عقدي الستينات والثمانينات من هذا القرن بالنسبة لاجمالي السكان بمقدار(21.20%) بالرغم من الزيادة السكانية التي حصلت في الوطن العربي خلال نفس الفترة .

وايضا حصل انخفاض كبير في نسبة امية الذكور بمقدار (25.4%) وبالنسبة للاناث بمقدار (26.2%) وبالرغم من الجهود الرسمية حول مكافحة الامية في الوطن العربي فان النسبة لم تنخفض كثيرا اذا كانت حوالي (50%) للاعمار (15 – 45) سنة عام 1980 فأنخفضت الى (46%) في عام 1985 وهي اعلى من معدلاتها في مناطق كثيرة من الدول النامية .

وتتفاوت الدول العربية في معدلات الامية ، وهناك فروق كبيرة في نسب توزيع الامية بين الحضر والريف وبين الاناث والذكور ، حيث ترتفع في الريف وبين الاناث مقارنة بالحضر والذكور عموما[10].

ثالثا - مشاركة المرأة الريفية في النشاط الاقتصادي العربي :

ان مناقشة قوة العمل العربية وتوزيعها على القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد العربي ومعدلات مشاركتها في النشاطات يدخل ضمن مباحث تطور السكان العربي لذلك لا ينبغي البحث فيه الا بقدر ما يخدم الدراسة بتركيزها على قوة عمل المرأة الريفية ، حيث قدر حجم القوى العاملة العربية عام 1988 بحوالي (56.5%) مليون عامل وسيصل الى (85)مليون مع نهاية القرن العشرين أي بمعدل نمو مقداره (3%) سنويا ، ويعني ذلك من الناحية العددية مليونين عامل في المتوسط ينضمون الى سوق العمل العربية في كل عام بصرف النظر عن العمالة الاجنبية الواردة[11].

وتشير احدى الاحصائيات ان القوى العاملة الزراعية تشكل ما نسبته (39.64%) من القوى العاملة الكلية عام 1994 ، وكما موضح في الجدول رقم (2) بالنسبة لكل الوطن العربي .

جدول رقم (2)

القوى العاملة الكلية والزراعية في اقطار الوطن العربي لعام 1994 [12]

الدولة	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	النسبة المئوية للقوى العاملة الزراعية الى الكلية
الاردن	1046.00	63.00	6.01
الامارات	848.00	54.00	6.4
البحرين	231.00	528	0.01
تونس	2997.00	927.60	30.95
الجزائر	4670.46	111086	23.78
السعودية	5246.00	1011.00	34.58
السودان	9186.00	5070.00	55.19
سوريا	3539.00	813.00	22.97
الصومال	3776.00	2570.00	68.06
العراق	4820.00	1225.00	25.4
عمان	721.15	144.26	20
قطر	245.00	(00)	(00)
لبنان	967.00	69.00	7.14
ليبيا	1292.00	167.00	12.91
مصر	14436.00	4862.00	33.68
المغرب	10227.00	5279.91	51.63
موريتانيا	1299.00	648.00	49.88
اليمن	3900.00	2400.00	61.54
المجموع	68688.80	27227.91	39.64

يظهر من الجدول ان اعلى نسبة للقوى العاملة الزراعية لمجموع القوى الكلية تظهر في دولة الصومال وادناه في قطر التي تزيد فيها هذه النسبة عن متوسط النسبة عن عموم الوطن العربي هي كل من السودان والصومال والمغرب وموريتانيا واليمن .

اما بقية الدول فان نسبتها تقل عن متوسط النسبة لعموم الوطن العربي ، اما بالنسبة لنسبة النساء الريفيات من القوى العاملة الزراعية فانها نسبة كبيرة ولم يمكن التوصل اليها نظرا لعدم توفرها في العديد من الدول والشكوك التي تكتنف طريقة قياسها في دول اخرى .
وبالنسبة للهيكل المهني للمجتمع العربي فانه يتميز بتركيز قوى العمل النسائية في ثلاث قطاعات رئيسية هي :

1- الزراعة
2- المهن
3- الخدمات

الفصل الثاني

النشاطات الاقتصادية للمرأة الريفية في الانتاج الزراعي :

ان تزايد حدة الازمة الغذائية في الوطن العربي وتعثر السياسات والجهود المبذولة في بعض الدول العربية للحد من تفاقم الوضع الفردي وانخفاض نصيب الفرد من الانتاج والاستهلاك قد ادى الى زيادة ادراك الدور الحيوي للمرأة الريفية في ممارسة النشاطات الاقتصادية المختلفة وخاصة العمل الزراعي لتحقيق الامن الغذائي للمجتمع .
ويمكن تحديد اهم النشاطات الاقتصادية للمرأة الريفية بالانتاج الزراعي بما يلي :

اولا - مجال الانتاج النباتي :
لا يطلع الرجل والمرأة بادوار مستقلة سواء في مجال الانتاج النباتي للاسرة او في انتاج المحاصيل الحقلية وانما ادوارهم متكاملة في الفعاليات والانشطة التي يتطلبها العمل الزراعي ، وان خصوصية النشاط هي التي تحدد من سيؤدي الدور الرجل او المرأة .
وفي معظم الدول العربية تطلع المرأة بادوار حيوية تتعلق بجميع النواحي ذات الصلة بانتاج المحاصيل الحقلية والخضروات ، بينما مسؤولية الرجل الريفي تقع بجانب الاشغال الشاقة التي تتطلب جهدا جسمانيا ، مثل تعديل الارض والحراثة وتهيئتها للزراعة وغيرها والمرأة الريفية تتخصص بأعمال ثانوية مساعدة ، مثل ازالة الاعشاب الضارة ونقل الشتلات واعمال الخدمة الزراعية والاعمال التي تلي الحصاد .

وفي بعض الاقطار تعتبر زراعة بعض المنتجات الزراعية مثل الخضروات من اختصاص المرأة حتى وان كان يساهم بها الرجل وانها مسؤولة عن تهيئة المستلزمات وتنظيم العمل والتحكم في استخدام المنتجات وتخزينها .

ثانيا - مجال تربية الحيوانات :

تؤدي المرأة الريفية ادوارا متعددة في مجال تربية الحيوانات وتتأثر هذه الادوار عامة بالعوامل الثقافية والاجتماعية السائدة ، ويرتبط اسهام المرأة في المشروعات الاسرية للانتاج الحيواني ارتباطا وثيقا بأستثماراتها الشخصية وانشطتها التسويقية في هذا القطاع وتقوم النساء الريفيات بتربية الاغنام والعجول والابقار والماعز ، وغالبا ما تكون رعاية الحيوانات والدواجن ضمن مساحة الدار التي تسكنها .

وتتخذ الاعمال المتصلة بتربية الحيوانات اشكالا مختلفة ، مثل الرعاية وجمع العلف والتغذية والتنظيف وجمع الحليب والبيض بالاضافة الى مسؤولياتها في اكثر الاحيان عن بيع الحيوانات ومنتجاتها .

ثالثا - مجال التصنيع الغذائي :

يعتبر التصنيع الغذائي من ابرز المهام التي تقوم بها المرأة الريفية في كافة الدول العربية تقريبا ، وذلك لاهمية توفير الغذاء للاسرة وتسويق الفائض للحصول على دخل اضافي يعزز من المستوى الاقتصادي للاسرة الريفية ، ومن اهم الصناعات بالنسبة للمرأة الريفية هي تصنيع منتجات الالبان ، مثل اللبن المخمر والزبد والجبن ، كذلك صناعة الخبز والذي تختلف الجهود التي تبذل فيه بأختلاف اساليب وطرق اعداده ، ففي الاماكن التي لا تتوفر فيها معامل لطحن القمح تقوم النساء بطحنه يدويا وهذه العملية تتطلب جهدا كبيرا وتشارك المرأة الريفية ايضا في تحضير الفواكه والخضر للاستهلاك المنزلي .

رابعا - الصناعات الفردية :

يتباين مدى اسهام النساء الريفيات في الصناعات الفردية كمشروعات شخصية لدعم الدخل الكلي للاسرة ، مثل صناعة الحصير والسجاد والصناعات الجلدية والخيزران ... الخ ، ان هذه المشروعات تشكل في جميع الحالات مساهمة مهمة في توفير المؤن الغذائية للاسرة ، بحيث انها لا تقل في الاهمية عن المشاركة الفعلية في انتاج الاغذية للاسرة ، لان الرجل والمرأة يتحملان مسؤوليات متكاملة في ميدان تغطية تكاليف احتياجات الاسرة الغذائية منها وغير الغذائية .

الفصل الثالث

اولا - الاستنتاجات

1- تعاني المرأة الريفية العربية الكثير من المشكلات الحياتية في بيئتها الريفية وانها أشد وقعا وتأثيرا من المشكلات التي تعاني منها المرأة الحضرية بالرغم من انها تتحمل مسؤوليات ومهام حياتية جسيمة موزعة على النشاطات الزراعية والاسرية في ظروف بيئية معقدة يصعب في بعض ارياف الوطن العربي توفير الحد الادنى المطلوب من اسس النهوض بواقعها الاقتصادي والاجتماعي .

2- بالرغم من التشابه في سمات مجتمعات الاقطار العربية الا انه هناك بعض الاختلافات بينها لا سيما فيما يتعلق بالنظم السياسية والاقتصادية التي لها انعكاس واضح على مستوى التطور او التخلف الزراعي ومدى اسهام المرأة الريفية العربية كقوه منتجة لها دور مؤثر في عملية النمو والتطور الزراعي والاقتصادي.

3- تتباين الاقطار العربية في مواردها الاقتصادية فهناك اقطار تملك رأس مال كبير يساعد ويكفي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بينما هناك اقطار فقيرة لا يتوفر لها الحد المطلوب من عوامل التنمية لضعف اقتصادياتها كافة الا قليلا .

4- يعاني الوطن العربي من وجود فجوة غذائية نجمت عن الفرق بين الطلب على السلع الغذائية وانتاج الغذاء يتم سدها عن طريق الاستيراد وهي في تزايد مضطرد سنويا وقد تبين بان مجموعه الحبوب قد تصدرت قائمة الفجوة الغذائية وهنا نشير الى التلويح بسلاح الغذاء ومنذ مطلع السبعينيات اذ قد تمارسه بعض الدول الكبرى بهدف الهيمنة الدولية على مسارات الدول العربية .

5- وجود نسبة كبيرة من سكان الوطن العربي تعيش في المناطق الريفية وان الزراعة تشكل القاعدة الاقتصادية الانية والمستقبلية للتطور اضافة الى دور العنصر البشري في النهوض التنموي وتاكيد مشاركة المرأة الريفية لكون ان برامج التنمية الريفية لا يكتب لها النجاح الا اذا كان الريفيون مشاركين بصوره فعلية بما فيهم المرأة التي تشكل نصف الطاقة البشرية في الوطن العربي .

6- بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من قبل الحكومات العربية بالتعاون مع المنظمات الاقليمية والوطنية في نشر التعليم ومحو الامية الا ان معدلاتها لا زالت مرتفعة عند مقارنتها مع المعدلات العالمية والاقليمية .

7- ان تزايد حدة الازمة الغذائية في الوطن العربي وتعثر السياسات المبذولة في بعض الاقطار العربية للحد من تفاقم الوضع الفردي وانخفاض نصيب الفرد من الانتاج والاستهلاك قد ادى الى زيادة ادراك الدور الحيوي للمرأة الريفية في ممارسة النشاطات الاقتصادية المختلفة وخاصة العمل الزراعي كأنتاج المحاصيل الحقلية والخضروات وتربية الحيوانات والتصنيع الغذائي والصناعات الحرفية لتحقيق الامن الغذائي للمجتمع .

ثانيا - التوصيات

السبل التي من شأنها ان تطور واقع المرأة العربية وتعزز دورها في التنمية الزراعية :

ان نجاح التنمية الريفية في تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية تستوجب بالضرورة مشاركة جميع افراد المجتمع وخاصة تلك القوى الاجتماعية الممثلة بالمرأة الريفية التي لم تأخذ دورها وموقعها الحقيقي في بناء المجتمع ، وذلك نتيجة لتعرضها لظروف الاضطهاد والقهر الاجتماعي التي فرضها المجتمع بفعل عوامل التخلف وما يحمل بين طياته من قيم وتقاليد بالية والتي اثرت وتؤثر ليس على صعيد فعل المرأة فحسب وانما على عموم المجتمع وبنائه .

ان استثمار طاقات المرأة الريفية العربية بشكل مخطط ومتوازن مع حركة التطور الاجتماعي والاقتصادي يتطلب تكثيف الجهود والاهتمام بأتجاه ادماجها بشكل كامل بالتنمية الريفية وان تاخذ دورها المتوازن في الحقوق والواجبات مع الرجل بما يمكنها من دفع مسيرة التقدم وخلق التنمية الريفية الحقيقية ، ولاجل ذلك لا بد من تحديد بعض الاسس الضرورية لنجاح عملية تطوير المرأة الريفية ليس في الجانب الاقتصادي وحده وانما يشمل جوانب حياتها المختلفة ، وهي :

أ- تحديد دقيق وواضح المعالم لمفهوم تطوير المرأة الريفية من قبل المختصين في تطوير مجاميع التنمية الريفية وبما ينسجم مع اتجاهات تطوير العنصر البشري عموما ، ان هذه العملية يمكن ان يكون لها مدخلين :

1- موضوعي يرتبط بأسس ومبادئ تنبثق من فلسفة واهداف وما يرتبط منها من اجراءات تتبناها الدولة .

2- مدخل ذاتي يتعلق بالنساء الريفيات أنفسهن استنادا الى قدرتهن ورعايتهن في الاستفادة والاستجابة للمدخل الموضوعي ، اذ كان لمخططي برامج تنمية المرأة الريفية ان يأخذوا بالحساب الترابط العضوي بين هذين المدخلين والموازنة بينهما لضمان تحقيق النتائج المتوخاة من عملية التطوير بشكل فعال .

ب : ان تستند عملية تطوير المرأة الريفية على فلسفة واقعية تأخذ معتقداتها من واقع المجتمع بما يسهل عمل المخططين توجيه المسارات بشكل موضوعي وسليم ، ان الفلسفة بشكل عام تشكل القاعدة الفكرية التي توجه عملية التخطيط وما يرتبط من اجراءات تنفيذية وتقويمية لبرامج التنمية بجوانبها المادية والبشرية ، وكلما كانت هذه الفلسفة تستند على الفهم الموضوعي لاهمية الانسان ودوره في بناء مجتمعه والعلاقة العضوية بينهما ، كلما كانت نتائج تطبيقها تتسم بالايجابية في توجيه برامج التنمية .

ج : استخدام التخطيط العلمي السليم والمستند على منهجية دقيقة للبرامج والنشاطات التي تتعلق بتطوير المرأة الريفية ، كل ذلك لا يمكن ان يتحقق الا بوضع الخطط العلمية التي تستند الى منهجية واضحة المعالم لهذا البرنامج لكي يمكن الوصول الى اهداف التطوير بأفضل الصور واقل الجهود والكلف وبالتالي اصبح التخطيط ضرورة لازمة لغرض توفير عوامل النجاح لمشاريع تطوير المرأة الريفية وبدونه تكون خطواتنا غير منضبطة تتسم بعشوائية التصرف بدلا من ان تكون منتظمة وهادفة ، اضافة الى ذلك فان انعدام التخطيط السليم يؤدي الى ضياع الجهود والموارد وهدر الوقت .

د : ان تستند عملية تطوير المرأة الريفية على اهداف واضحة ومحددة لتصبح توجهات البرنامج والانشطة المترابطة بها ذات اهمية في تحقيق النتائج ، ان اهداف المجتمعات عموما هي اهداف سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية ... الخ، وتنمية الموارد البشرية شرط ضروري لتحقيق هذه الاهداف والبلد الذي لا يستطيع تنمية موارده البشرية يعجز عن تحقيق بناءه السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ولهذا فان الغرض الاساسي من تحديد اهداف البرامج والمشروعات ذات العلاقة بتطوير المرأة الريفية ، وذلك للانطلاقة بواقع المرأة الريفية بشكل ينسجم مع عموم حركة المجتمع وتطلعاته .

هـ : اتخاذ الوسائل والاجراءات التي تشكل القاعدة الاساسية لنجاح البرامج والنشاطات المتعلقة بتطوير المرأة الريفية ، والاجراءات هي :

1- ضرورة مشاركة المرأة في كافة جوانب اعداد وتنفيذ الخطط والبرامج التنموية الموجهة للمرأة الريفية .
2- ان تعمل الحكومات على دعم المؤسسات والهيئات الوطنية التي تعمل على تطوير المرأة الريفية وتعني بشؤونها الحياتية لتسهيل عملها .
3- ضرورة قيام الاجهزة الارشادية بتقديم خدماتها بشكل اوسع الى النساء الريفيات وان لا تكون الخدمات هذه مقتصرة على جانب محدد من حياة المرأة الريفية ، بل جميع جوانبها الانتاجية والاسرية وبما يخدم الواقع الاجتماعي والاقتصادي الريفي.
4- ضرورة البحث عن البرامج والانشطة التي توسع قاعدة المهن للنساء الريفيات اضافة للمهن التقليدية وضرورة توفير الحوافز لتشجيع المرأة للاقبال عليها .
5- ان تعمل الدول العربية على زيادة الاهتمام بأجهزة الاعلام وتوسيع دائرة انتشارها وبشكل خاص الاعلام الريفي وتطوير الانشطة والبرامج التي تنضمها لتشمل كافة الجوانب لحياة اهل الريف والمرأة الريفية ، ذلك لتحقيق مردودات اقتصادية واجتماعية .
6- ان مشاركة الهيئات والمنظمات والاتحادات النسائية والجماهيرية الاخرى بشكل فعال مع الهيئات الحكومية في تحقيق هدف ادماج المرأة في التنمية الريفية واعتبار هذه المهمة من المسؤوليات الوطنية الاساسية .
7- ضرورة ايجاد اجهزة ومراكز بحثية تعني بأجراء دراسات بحوث عن المرأة الريفية وسبل تعزيز دورها في التنمية الريفية .
8- ضرورة احتساب عمل المرأة الريفية بكافة ابعاده المنزلية والحقلية كجزء من القوى المنتجة في اطار هيكل العمل الاقتصادي واحتساب الجهود المنزلية والحقلية بشكل متوازن مع الجهود التي تبذل من قبل الرجل عند وضع معايير التقييم الاقتصادي للاعمال ذات المردودات الاقتصادية .

الخاتمة :

ان دور المرأة العربية ومدى مشاركتها في عمليات التنمية الزراعية يجب ان تحظى بالاهتمام الواسع بالنظر لما تمثله نساء الريف من قوة اساسية وحيوية في العمليات

الانتاجية والتنموية والتي تمثل نتاج التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وقد ركزنا في بحثنا على تحليل الواقع الاقتصادي للمرأة الريفية العربية ومدى مساهمتها في قوة العمل العربية.
كذلك تم القاء نظرة على واقع الانتاج الزراعي والذي تصدرته محاصيل الحبوب في قائمة الانتاج الزراعي فيه ، والتأكيد على دور المرأة الريفية العربية في انتاجها ومساهمتها بكافة العمليات الحقلية والتسويقية .
كذلك تناولنا دور العنصر البشري في برامج التنمية والتي لا يمكن ان يكتب لها النجاح الا اذا كان الريفيون يشاركون بصورة كلية بما فيهم المرأة التي تشكل نصف الطاقة البشرية في الريف العربي تقريبا لتحقيق معدلات سريعة في النمو الزراعي .
وتم التطرق الى النشاطات الاقتصادية للمرأة الريفية في الانتاج الزراعي التي شملت كل من مجالات الانتاج النباتي وتربية الحيوانات والصناعات الغذائية والصناعات الحرفية .

وفي نهاية البحث حددنا السبل التي من شأنها ان تعمل على تطوير واقع المرأة الريفية العربية وتعزز دورها في التنمية عن طريق التحديد الواضح المعالم لمفهوم تطوير المرأة الريفية والذي وضعه مختصون في تطوير برامج التنمية الريفية وضرورة استناد عملية تطوير المرأة على فلسفة واقعية للمجتمع الريفي واستخدام التخطيط العلمي السليم والمستند على منهجية دقيقة للبرامج والنشاطات التي تتعلق بتطوير المرأة الريفية ويجب وضع اهداف محددة وواضحة لسياسة اجتماعية وثقافية واقتصادية وتنمية للموارد البشرية لاجل تحقيق هذه الاهداف اضافة الى اتخاذ الوسائل والاجراءات التي من شأنها ان تشكل القاعدة الاساسية لنجاح البرامج والنشاطات المتعلقة بتطوير المراة الريفية .

المصادر :

1- مركز الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في دول غرب آسيا ، المؤتمر الاقليمي بشأن دمج المرأة العربية في التنمية ، الاردن ، 1978 ، ص1 .
2- المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنساء العراق ، دور المرأة الريفية في التنمية الاقتصادية ، دراسة ميدانية في قرية الانتصار العراقية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، مصر / القاهرة : عام 1989،ص1.

3- المنظمة الدولية للتنمية الزراعية ، الندوة القومية حول زيادة مشاركة المرأة الريفية في الانشطة الانتاجية التنموية ، الخرطوم ، كانون الاول ، 1999، ص 201 .
4- الامانة العامة لجامعة الدول العربية في ارقام ، تونس ، عام 1988، ص 124 .
5- د. عدنان حسين الجادري ، واقع المرأة الريفية في اطار التطور السكاني العربي وسبل تعزيز دورها في التنمية الريفية للاتحاد النسائي العربي العام ، الولايات المتحدة الامريكية ، عام 1989 .
6- نفس المصدر السابق ، ص 26 .
7- د. جميل محمد الدباغ ، الامن الغذائي وواقع انتاج الحبوب في العراق ، ورقة عمل ، وزارة الزراعة وممثلية الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة ، العراق ، بغداد ، 1996 ، ص 3 .
8- د. الصادق الفاضل الازرق ، انتاج الحبوب في الوطن العربي والعوامل التي تؤدي الى فقدان المحصول نتيجة استخدام الات الحصاد ، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي ، العدد 3 ، السنة الثانية عشر ، المنظمات العربية للتنمية الزراعية ، السودان ، 1992 ، ص 45 .
9- د. عدنان حسين الجادري (مصدر سابق) ، ص 23 .
10- د. عبد العزيز البصام ، محو الامية في الوطن العربي عند مطلع الثمانينات ، مجلة تعليم الجماهير ، الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار ، العدد 26 ، 1981 ، العراق ، ص 123 .
11- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، منظمة العمل العربية ، 1988.
12- الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية ، المجلد رقم (15) ، لسنة 1995 ، الخرطوم ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ص 5 – 8 .

الهوامش :

1) مركز الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية خطة العمل لادماج المرأة في التنمية في دول غرب آسيا ، المؤتمر الاقليمي بشأن دمج المرأة العربية في التنمية ، الاردن ، 1978 ، ص1 .
2) المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنساء العراق ، دور المرأة الريفية في التنمية الاقتصادية ، دراسة ميدانية في قرية الانتصار العراقية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، مصر / القاهرة : عام 1989،ص1.
3) المنظمة الدولية للتنمية الزراعية ، الندوة القومية حول زيادة مشاركة المرأة الريفية في الانشطة الانتاجية التنموية ، الخرطوم ، كانون الاول ، 1999، ص 201 .
4) الامانة العامة لجامعة الدول العربية في ارقام ، تونس ، عام 1988، ص 124 .
5) د. عدنان حسين الجادري ، واقع المرأة الريفية في اطار التطور السكاني العربي وسبل تعزيز دورها في التنمية الريفية للاتحاد النسائي العربي العام ، الولايات المتحدة الامريكية ، عام 1989 .
6) نفس المصدر السابق ، ص 26 .
7) د. جميل محمد الدباغ ، الامن الغذائي وواقع انتاج الحبوب في العراق ، ورقة عمل ، وزارة الزراعة وممثلية الاغذية والزراعة الدولية التابعة للامم المتحدة (F.A.O)، العراق ، بغداد ، 1996 ، ص 3 .
8) د. الصادق الفاضل الازرق ، انتاج الحبوب في الوطن العربي والعوامل التي تؤدي الى فقدان المحصول نتيجة استخدام الات الحصاد ، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي ، العدد 3 ، السنة الثانية عشر ، المنظمات العربية للتنمية الزراعية ، السودان ، 1992 ، ص 45 .
9) د. عدنان حسين الجادري (مصدر سابق) ، ص 23 .
10) د. عبد العزيز البصام ، محو الامية في الوطن العربي عند مطلع الثمانينات ، مجلة تعليم الجماهير ، الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار ، العدد 26 ، 1981 ، العراق ، ص 123 .
11) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، منظمة العمل العربية ، 1988.
12) الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية ، المجلد رقم (15) لسنة 1995 ، الخرطوم ، السودان ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ص 5-8 . (استخرجت النسب المئوية من قبل الباحث)